

حفر الآبار وضخ المياه ، واستنزاف المستوطنات الاسرائيلية للمياه الجوفية في الضفة ، مما أدى الى نقص مياه الآبار المتبقية أو زيادة نسبة الملوحة فيها ، وهو ما اعترفت به المصادر الاسرائيلية (٢) .

ومن بين الآثار السلبية الأخرى لسياسة الاحتلال في هذا القطاع : تدني أو تقلص العمالة الزراعية (من ٤٦,١٪ من مجمل القوة العاملة عام ١٩٦٩ ، في الضفة ، و ٣٣,١٪ في القطاع إلى ٣٣,٤٪ في الضفة و ٢٥,١٪ في القطاع عام ١٩٧٧) (٣) . وتدني نصيب الزراعة في الدخل القومي للمناطق المحتلة (من ٣٥,٥٪ عام ١٩٦٨ إلى ٢١٪ عام ١٩٧٧ في الضفة ، ومن ٢٨,١٪ إلى ٢٢,٩٪ في القطاع خلال الفترة نفسها) .

وعلى صعيد الصناعة : استهدف التخطيط الاقتصادي الاسرائيلي ، ضمن اطار سياسة الدمج الاقتصادي ، أن يجعل من المناطق المحتلة ملحقاً صناعياً (Sub- Contracted) للصناعة الاسرائيلية ، وسوقاً إضافية للبضائع الصناعية والخدمات الفنية .

وكما تعرضت الزراعة لاستنزاف العمالة العربية ، تعرضت الصناعة أيضاً لهذا الاستنزاف ، وهو ما انعكس بدوره على حجم الانتاج الصناعي ، ونصيب هذا الانتاج في الدخل القومي (حيث تدنى من ٨٪ عام ١٩٦٨ إلى ٤,٧٪ عام ١٩٧٧) (٤) .

وأدت سلسلة الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها سلطات الاحتلال ، مثل عدم السماح بافتتاح المصارف العربية ، وقصر النشاط المصرفي على المصارف الاسرائيلية التي كانت تتحكم بالقروض والاعتمادات ، وفرض رسوم جمركية عالية على المواد الأولية اللازمة للصناعة ، أدت الى عدم تطور هذا الفرع تطوراً يذكر ، وهو ما اعترفت به المصادر الاسرائيلية أيضاً . تقول نشرة « بنك اسرائيل » : « بالرغم من بعض التطور الذي طرأ على الصناعة (في المناطق المحتلة) لتلبية احتياجات الصناعة الاسرائيلية ، إلا أن نسبة الانتاج الصناعي إلى الانتاج العام ظلت منخفضة » (٥) .

ومن بين الآثار الضارة أيضاً لسياسة الاحتلال في هذا القطاع ، احتكار أسواق المناطق المحتلة وجعلها وقفاً على البضائع الاسرائيلية . وهذا ما حرم الكثير من الصناعات الناشئة التي يمكن أن تتطور من فرص المنافسة أو الاستمرار . وتؤكد الباحثة شيلاريان هذا الأثر فتقول .

« ومن أجل الإبقاء على امتيازات اسواق الضفة الغربية وغزة حكرأ على صناعات اسرائيل وحدها ، فإنها حدت ويشكل صارم من السماح باستيراد بضائع مصنعة من بلدان أخرى الى المناطق المحتلة » (٦) .

وعلى صعيد التجارة : اعتبرت المناطق المحتلة « سوقاً مكماً للبضائع والخدمات الاسرائيلية من جهة ، ومصدر عوامل انتاجية للاقتصاد الاسرائيلي ، وخاصة اليد العاملة من جهة أخرى » (٧) . ضمن هذه العلاقة اتخذت سلطات الاحتلال ، في هذا القطاع ، سلسلة من الاجراءات ذات المتعكسات الضارة والمعيقة للتطور : مثل الغاء الحواجز الجمركية بين المناطق واسرائيل ، وبالتالي فرض الرسوم الجمركية على جميع ما تستورده المناطق من العالم الخارجي وفقاً للتعرفة الاسرائيلية . ومثل احتكار المؤسسات الاسرائيلية لعمليات التصدير والاستيراد :